أخبار الخليج
العدد (17692) – السنة الحادية والخمسون – الإثنين 18 ربيع الأول 1448هـ – 31 أغسطس 2026م

# «التمويل الكويتي - البحرين» يرعى النسخة الثالثة عشرة من حملة «أطفالنا كالذهب»

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين رعايته النسخة الثالثة عشرة من الحملة التوعوية بسرطان الأطفال «أطفالنا كالذهب»، والتي تنظمها مبادرة «ابتسامة» التابعة لجمعية المستقبل الشبابية، والمعنية بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال مرضى السرطان وأولياء أمورهم في البحرين.

وتأتي هذه الشراكة امتداداً لنهج بيت التمويل الكويتي – البحرين في دعم المبادرات التي تسهم في خدمة المجتمع وتعزيز الوعي بالقضايا الإنسانية، حيث تهدف حملة «أطفالنا كالذهب» إلى رفع الوعي بسرطان الأطفال والتأكيد على أهمية الاكتشاف المبكر، إلى جانب تعزيز الدعم المجتمعي للأطفال المرضى وأسرهم، وذلك من خلال مجموعة من الفعاليات التوعوية والتفاعلية التي ستقام طوال شهر سبتمبر القادم في عدد من المجمعات التجارية والمراكز الصحية والمستشفيات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

○ محمد أبو صقر.

○ صباح الزياني.

وتواصل مبادرة «ابتسامة» منذ تأسيسها عام 2012م جهودها في دعم الأطفال مرضى السرطان وأولياء أمورهم، من خلال برامج ومبادرات تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، وتحقيق أمنيات الأطفال، والمساندة التعليمية، إلى جانب دعم وحدات أورام الأطفال، بما يعكس رسالتها في مساندة الأطفال وأسرهم خلال مختلف مراحل رحلة العلاج.

وبهذه المناسبة، صرح محمد أبو صقر رئيس قسم الاتصالات المؤسسية في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، قائلاً: «نؤمن في بيت التمويل الكويتي – البحرين بأن مسؤوليتنا المجتمعية تتطلب دعم المبادرات التي تلامس احتياجات المجتمع وتترك أثراً مستداماً. ومن هذا المنطلق، تمثل شراكتنا مع مبادرة «ابتسامة» ورعايتنا لحملة «أطفالنا كالذهب» فرصة لتعزيز الجهود المشتركة والوصول برسالة الحملة إلى شريحة أوسع من المجتمع، والمساهمة في ترسيخ الوعي بأهمية الاكتشاف المبكر، إلى جانب تقديم الدعم للأطفال وأسرهم خلال رحلة العلاج».

ومن جانبه، صرح صباح عبدالرحمن الزياني رئيس جمعية المستقبل الشبابية، قائلاً: «نفخر باستمرار حملة «أطفالنا كالذهب» للعام الثالث عشر، والتي تمثل منصة مهمة لرفع الوعي بسرطان الأطفال وتعزيز الدعم المجتمعي للأطفال المرضى وأولياء أمورهم. ونقدر شراكتنا مع بيت التمويل الكويتي – البحرين، التي تعكس إيماننا المشترك بأهمية توحيد الجهود لدعم هذه الفئة، وتوسيع نطاق الرسالة التوعوية للحملة والوصول بها إلى مختلف شرائح المجتمع».

ويؤكد بيت التمويل الكويتي – البحرين من خلال رعايته لحملة «أطفالنا كالذهب» مواصلة نهجه في دعم المبادرات الإنسانية والتوعوية، وتعزيز شراكاته مع المؤسسات الوطنية، بما يسهم في إحداث أثر إيجابي مستدام، ويعكس التزامه بمواصلة دوره الفاعل في خدمة المجتمع البحريني.

# حين تموّل المصارف الاقتصاد الاستهلاكي الخليجي

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف.

لم تعد القروض الشخصية في دول الخليج العربي مجرد وسيلة لتمويل الاحتياجات الاستثنائية، كشراء منزل أو سيارة، بل أصبحت جزءاً مؤثراً في تمويل نمط الحياة اليومية للأسر. ومع توسع الإنفاق على السفر والترفيه والتقنيات الحديثة والمطاعم والمناسبات، تحوّل الائتمان المصرفي تدريجياً إلى أحد المحركات الأساسية للاستهلاك الخاص، بما يحمله ذلك من آثار إيجابية في النشاط الاقتصادي، ومخاطر على الادخار والميزان التجاري.

وتشير أحدث البيانات المتاحة للمصارف المركزية الخليجية، مع اختلاف تعريف القروض الشخصية بين دولة وأخرى، إلى أن إجمالي الائتمان الممنوح للأفراد في دول مجلس التعاون يتجاوز 400 مليار دولار. ففي السعودية يقترب رصيد القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان من 530 مليار ريال، بينما تجاوزت القروض المقدمة للأفراد في الإمارات 500 مليار درهم. وفي الكويت تبلغ التسهيلات الشخصية، بما فيها القروض الاستهلاكية والإسكانية، قرابة 19 مليار دينار، وفي قطر تقترب القروض الاستهلاكية الممنوحة للمواطنين والمقيمين من 180 مليار ريال. أما في البحرين تتجاوز التسهيلات الشخصية 6 مليارات دينار، وفي سلطنة عُمان تتجاوز القروض الشخصية 9 مليارات ريال عُماني.

ولا يمكن جمع هذه الأرقام ومقارنتها بصورة مطلقة، لأن بعض الدول تدرج التمويل السكني ضمن قروض الأفراد، بينما تفصله دول أخرى عن القروض الاستهلاكية. ومع ذلك، تكشف الأرقام عن الحجم الكبير والمتنامي للائتمان الشخصي، وعن استمراره في الارتفاع خلال السنوات الماضية، وإن تفاوتت معدلات نموه من دولة إلى أخرى.

ويستحوذ السكن عادة على الحصة الكبرى من مديونية الأفراد، وخاصة في البحرين والكويت وعُمان، يليه تمويل السيارات، ثم الأثاث والسلع المعمرة وبطاقات الائتمان والتعليم والعلاج. غير أن جانباً متزايداً من التمويل يندرج تحت بند «أغراض أخرى»، وهو تصنيف واسع يشمل السفر والمناسبات والخدمات والاستهلاك اليومي وإعادة جدولة الالتزامات السابقة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى نشر بيانات أكثر تفصيلاً تكشف بدقة أين تذهب أموال القروض الشخصية.

ولا يعني نمو هذه القروض بالضرورة أن المواطن الخليجي أصبح أكثر إسرافاً بصورة مطلقة؛ فالسكان ازدادوا، والأسعار ارتفعت، وتوسعت المدن وارتفعت تكاليف السكن والتعليم والنقل. لكن استمرار نمو الائتمان الشخصي بوتيرة تفوق أحياناً نمو الدخول يعكس أيضاً تغيراً في العادات الاجتماعية. فقد أصبح السفر الدوري، والترفيه العائلي، واقتناء الهواتف والأجهزة الحديثة، وتناول الطعام خارج المنزل، والاشتراك في المنصات الرقمية، جزءاً طبيعياً من نمط الحياة، لا إنفاقاً استثنائياً كما كان قبل عقدين.

وقد عززت تطبيقات الدفع الرقمي وبطاقات الائتمان وبرامج «اشتر الآن وادفع لاحقاً» هذا التحول، لأنها تفصل لحظة الاستهلاك عن لحظة الدفع، وتجعل قرار الشراء أسرع وأقل ارتباطاً بالنقد المتاح فعلياً. وهكذا لا تمول القروض شراء الأصول فقط، بل تمول بصورة متزايدة التجارب والخدمات وأنماط الحياة.

اقتصادياً، يؤدي هذا الإنفاق إلى تنشيط التجارة والمطاعم والسياحة والنقل والخدمات، ويدعم أرباح المصارف والشركات ويوفر فرص عمل. ويمثل الاستهلاك العائلي في المتوسط ما يقارب 35% إلى 45% من الناتج المحلي في معظم دول الخليج العربي، وإن تنخفض النسبة في الاقتصادات التي يهيمن عليها النفط والغاز.

لكن المشكلة أن جزءاً كبيراً من الطلب الاستهلاكي يتجه نحو سلع مستوردة، من السيارات والهواتف والأجهزة المنزلية إلى الملابس والأغذية. ولذلك تمول القروض دورة تبدأ من المصرف المحلي، لكنها تنتهي أحياناً لدى منتج أجنبي. ولا يعني ذلك بالضرورة حدوث عجز في الميزان التجاري الكلي، لأن الصادرات النفطية تمنح عدداً من الدول الخليجية فوائض كبيرة، لكنه يوسع عجز التجارة غير النفطية ويجعل الاستهلاك أكثر ارتباطاً بالاستيراد.

المطلوب ليس تقييد القروض أو حجر الترفيه، فقد أصبح الترفيه صناعة ضرورية لجودة الحياة والاقتصاد الحديث، وإنما توجيه جانب أكبر من الإنفاق نحو منتجات وخدمات محلية، وتشديد ضوابط القدرة على السداد، ورفع الثقافة المالية، وتحسين الإفصاح عن أغراض القروض. والأهم بناء قطاعات إنتاجية خليجية تستفيد من القوة الشرائية المحلية؛ حتى يتحول نمو الاستهلاك من قناة لزيادة الواردات والمديونية إلى محرك للإنتاج والاستثمار وفرص العمل داخل الخليج العربي.

# البا تعلن ثلاثة تعيينات ضمن فريقها الإداري

أعلنت شركة ألمنيوم البحرين (البا)، أكبر مصهر للألمنيوم ذي موقع واحد في العالم، ثلاثة تعيينات ضمن فريقها الإداري، شملت ليلى القصاب بمنصب المدير الإداري للشؤون المالية، اعتبارًا من 1 سبتمبر 2026؛ وتيمور طفيل بمنصب مدير الشؤون القانونية، اعتبارًا من 23 أغسطس 2026؛ وعائشة سالم بمنصب مدير التطوير المؤسسي وتحليلات الموارد البشرية، اعتبارًا من 6 سبتمبر 2026.

وتعزز هذه التعيينات قدرات البا القيادية، فيما تواصل الشركة المضي قدمًا في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، وتعزيز الفاعلية المؤسسية، ودعم النمو المستدام على المدى الطويل.

وتعليقًا على هذه التعيينات الجديدة، قال علي البقالي الرئيس التنفيذي لشركة ألمنيوم البحرين (البا): «يتمتع كل من ليلى وتيمور وعائشة بخبرات واسعة وتجارب قيادية في مجالات تخصصهم. وتعكس تعييناتهم التزام البا باستقطاب الكفاءات المتميزة التي ستُسهم في تعزيز الأداء، ودعم قدراتنا المؤسسية، ومساندة الشركة في مرحلة نموها المقبلة. ويسعدنا الترحيب بهم ضمن عائلة البا، ونتطلع إلى إسهاماتهم فيما نواصل بناء مؤسسة أكثر مرونة وقدرة على التكيف واستشراف المستقبل».

○ علي البقالي.

○ ليلى القصاب.

○ عائشة سالم.

○ تيمور طفيل.

وتنضم ليلى القصاب إلى البا بخبرة تزيد على عقدين من الزمن في مجالات الشؤون المالية والاستراتيجية وتحول الأعمال. وقبل انضمامها إلى الشركة، شغلت منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في شركة بنفت، حيث قادت مبادرات استراتيجية في الإدارة المالية، وتحول الأعمال، والتطوير المؤسسي. كما شغلت مناصب قيادية مهمة في كل من بي إن بي باريبا الشرق الأوسط وبرايس ووترهاوس كوبرز، إلى جانب عضويتها في مجلسي إدارة شركة سناد ذ.م.م. وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية ذ.م.م.، فضلًا عن عضويتها في عدد من المجالس الاستشارية في قطاعي التكنولوجيا المالية والتعليم.

وتحمل ليلى زمالة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، إلى جانب درجة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة كارديف. وتشمل مسيرتها المهنية اجتياز برنامج أكسفورد التنفيذي للقيادات العليا في كلية سعيد لإدارة الأعمال، بالإضافة الى برامج تنفيذية متخصصة في الاستراتيجية والقيادة.

ومن جهته، يمتلك تيمور طفيل خبرة تزيد على 10 سنوات في مجال الاستشارات القانونية، تشمل عمليات الدمج والاستحواذ، والمعاملات المؤسسية، والمسائل التنظيمية في عدد من الدول الشقيقة. وقبل انضمامه إلى البا، عمل لدى التميمي ومشاركيه، حيث قدم المشورة لعدد من المؤسسات المالية الرائدة، ومجموعات الاتصالات، وبيوت الاستثمار، والشركات المدرجة، بشأن المعاملات الاستراتيجية وشؤون الشركات. ويحمل تيمور صفة محام مرافع في إنجلترا وويلز. كما صُنّفه دليل IFLR1000 في عام 2025 ضمن فئة «النجم الصاعد» في مجال الشركات وعمليات الدمج والاستحواذ في مملكة البحرين.

وتنضم عائشة سالم إلى البا بخبرة تمتد لعقد من الزمن في مجالات التطوير المؤسسي، وتخطيط القوى العاملة، وإدارة المواهب. وشغلت مؤخرًا منصب أخصائي أول لتخطيط القوى العاملة في بابكو إنرجيز، حيث عملت جنبًا إلى جنب مع القيادات لتعزيز الفاعلية المؤسسية، وتخطيط القوى العاملة، وتصميم الهياكل التنظيمية، وإدارة الأداء. وتحمل عائشة درجة البكالوريوس في إدارة الموارد البشرية من جامعة تشيشيستر بالمملكة المتحدة، إلى جانب الدبلوم المتقدم من المستوى السابع في تطوير الموارد البشرية، ودبلوم المستوى الخامس في إدارة الموارد البشرية من معهد تشارترد للأفراد والتنمية.

# البحرين تستضيف مؤتمر ومعرض «ميوس جيو» سبتمبر المقبل

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، تستضيف مملكة البحرين مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للنفط والغاز وعلوم الأرض «ميوس جيو»، خلال الفترة 14 – 16 سبتمبر 2027، في مركز البحرين العالمي للمعارض، بمشاركة نخبة من قيادات قطاع الطاقة والخبراء والمتخصصين والأكاديميين من مختلف أنحاء المنطقة والعالم. وينظم هذا الحدث العالمي في مملكة البحرين منذ انطلاقته عام 1979، شركة إنفورما البحرين، بالتعاون مع جمعية مهندسي البترول، وجمعية الجيوفيزيائيين الاستكشافية، والرابطة الأوروبية لعلماء الجيولوجيا والمهندسين، والرابطة الأمريكية لجيولوجيي البترول، وبالتنسيق مع وزارة النفط والبيئة، التي تضطلع بدور داعم ومساند للفعاليات والمؤتمرات المتخصصة في قطاعات النفط والغاز والطاقة التي تستضيفها مملكة البحرين، بما يعزز نجاحها وترسيخ مكانة المملكة على خارطة المؤتمرات والمعارض الدولية المتخصصة، ويدعم جهود استقطاب الخبرات والكفاءات والشركات العالمية إلى المملكة.

وفي إطار التحضيرات المبكرة للحدث، عقدت اللجنة التنفيذية لـ«ميوس جيو 2027» اجتماعها الأول بتاريخ 27 أغسطس 2026 في فندق ويندهام جراند المنامة، برئاسة السيد أنس الشعيبي من شركة أرامكو السعودية، رئيس المؤتمر، وبحضور السيد عبد الرحمن الشهيل، رئيس اللجنة الفنية، وأعضاء اللجنة التنفيذية وممثلي الجهات المنظمة، حيث ناقش الاجتماع عددًا من الجوانب الاستراتيجية والتنظيمية والفنية للنسخة المقبلة، إلى جانب تحديد أولويات العمل وتعزيز التنسيق بين مختلف اللجان والجهات ذات الصلة.

واستعرضت اللجنة التصور العام للنسخة المقبلة، وهيكل اللجنة وأدوار أعضائها ومسؤولياتهم، إلى جانب الترتيبات المقترحة لحفل الافتتاح والجلسة التنفيذية والجلسات الحوارية.

كما تناول الاجتماع البرنامج الفني للمؤتمر وركائزه ومساراته الرئيسية، إلى جانب أبرز ملامح النسخة السابقة، وبحث آلية الدعوة لتقديم الأوراق الفنية، والفئات والموضوعات المستهدفة، بما يسهم في استقطاب مشاركات نوعية من الخبراء والباحثين والمتخصصين على المستويين الإقليمي والدولي.

وبهذه المناسبة، صرّح أنس الشعيبي، رئيس مؤتمر «ميوس جيو»، قائلًا: «يمثل الاجتماع الأول للجنة التنفيذية نقطة انطلاق مهمة نحو تقديم نسخة استثنائية من ميوس جيو تستجيب لأولويات قطاع الطاقة وتواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع على المستويين الإقليمي والعالمي. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء اللجنة وشركائنا لتطوير برنامج يجمع بين الرؤية الاستراتيجية والخبرة الفنية، ويوفر منصة فاعلة للحوار وتبادل المعرفة واستكشاف فرص التعاون».

من جانبه، قال عبدالرحمن الشهيل رئيس المؤتمر الفني لـ«ميوس جيو»: «ينصب تركيزنا منذ هذه المرحلة المبكرة على صياغة برنامج فني متكامل يتناول أبرز القضايا والتحديات والفرص التي تهم المتخصصين في قطاعي الطاقة وعلوم الأرض. وستشكّل الدعوة لتقديم الأوراق الفنية محورًا رئيسيًا في هذه الجهود، بما يتيح استقطاب أحدث الأبحاث والتقنيات والخبرات العملية من مختلف أنحاء العالم لإثراء محتوى المؤتمر». من جانبه، صرّح محمد إبراهيم، المدير العام لشركة إنفورما البحرين، قائلًا: «يعكس عقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية التقدم المتواصل في التحضيرات لميوس جيو 2027، كما يجسد التزام جميع الشركاء بالبناء على النجاح الذي حققته النسخ السابقة. وسنعمل بصورة وثيقة مع شركة أرامكو وجمعية مهندسي البترول والجمعيات المهنية المشاركة ووزارة النفط والبيئة وأعضاء اللجنة لتقديم حدث عالمي المستوى يعزز الحوار المتخصص والابتكار وتبادل المعرفة، ويؤكد مكانة مملكة البحرين وجهةً رائدةً لاستضافة الفعاليات الدولية المتخصصة».

وفي سياق متصل، صرّحت ميشيل تان، نائب الرئيس للفعاليات لدى جمعية مهندسي البترول (SPE)، قائلةً: «بصفتنا جهة منظمة مشاركة لميوس جيو 2027، تلتزم جمعية مهندسي البترول بالعمل بصورة وثيقة مع اللجنة التنفيذية وشركائنا لتقديم برنامج فني رصين واستشرافي يستجيب للاحتياجات المتطورة لقطاعات النفط والغاز وعلوم ما تحت السطح وعلوم الأرض. وانطلاقًا من الأسس الراسخة التي أرستها نسخة 2025، نتطلع إلى جمع المهنيين والباحثين والخبراء الفنيين من مختلف أنحاء العالم لتبادل المعرفة واستعراض الابتكارات والإسهام في تطوير حلول تدفع القطاع نحو مزيد من التقدم».

وتأتي التحضيرات لنسخة 2027 عقب النجاح الذي حققه «ميوس جيو 2025»، والذي استقطب أكثر من 17400 زائر، وشهد مشاركة إقليمية ودولية واسعة، فيما شكّل الزوار القادمون من المملكة العربية السعودية أكثر من 60% من إجمالي الحضور. كما تضمن الحدث أكثر من 120 جلسة تقنية، وحقق معدل إعادة حجز للعارضين بلغ 82.6%، بما يعكس مستوى الإقبال الذي يحظى به الحدث وقيمته لدى المشاركين والشركاء.

# «التسهيلات التجارية» تعلن استقالة الرئيس التنفيذي لتمويل الأفراد

أعلنت شركة البحرين للتسهيلات التجارية استقالة مازن سلمان ساتر من منصب الرئيس التنفيذي لتمويل الأفراد بالشركة لأسباب شخصية، وذلك اعتبارًا من اليوم 31 أغسطس 2026 .

وكان ساتر قد انضم إلى الشركة في عام 2023، حيث تولّى الإشراف على قطاع تمويل الأفراد ضمن فريق العمل التنفيذي، في مرحلة واصلت فيها الشركة تطوير حلولها التمويلية وتوسيع قنوات خدمة عملائها، تماشيًا مع توجهاتها الاستراتيجية الرامية إلى ترسيخ ريادتها في قطاع الخدمات التمويلية بمملكة البحرين ودعم الشمولية المالية.

○ عبدالله بوخوه.

○ مازن ساتر.

وبهذه المناسبة، قال عبدالله بوخوه الرئيس التنفيذي للمجموعة: «نتقدّم بالشكر للسيد مازن ساتر على إسهاماته خلال فترة عمله معنا، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المهنية المقبلة. وتواصل الشركة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تطوير حلولها التمويلية وتعزيز تجربة عملائها في مملكة البحرين».

وتتقدّم شركة البحرين للتسهيلات التجارية بالشكر للسيد مازن ساتر على فترة عمله معها، متمنّيةً له التوفيق في مساعيه المهنية المقبلة.

# بنفت توسّع خدمة مراكز المعلومات الائتمانية الخليجية عبر التكامل مع مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية «ملاءة»

أعلنت شركة بنفت، الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمة المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين، إتمام الربط بين مركز البحرين للمعلومات الائتمانية ومركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية «ملاءة»، في إنجاز يمثل محطة بارزة ضمن توسع خدمة مراكز المعلومات الائتمانية الخليجية، ويسهم في تعزيز الوصول إلى المعلومات الائتمانية المؤسسية العابرة للحدود على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال هذا التكامل، يمكن لأعضاء مركز البحرين للمعلومات الائتمانية الوصول بسلاسة إلى التقارير الائتمانية الخاصة بالشركات العاملة في سلطنة عُمان، وذلك عبر البوابة الإلكترونية لمركز البحرين للمعلومات الائتمانية أو من خلال واجهة برمجة التطبيقات API، بما يوفر مزيداً من الكفاءة والمرونة في عملية التقييم الائتماني. كما تسهم هذه الإمكانية في تسريع إجراءات انضمام العملاء، وتعزيز عمليات تقييم المخاطر، ودعم قرارات التمويل الحصيفة، وتمكين المؤسسات المالية من تقييم الانكشافات الائتمانية للشركات العاملة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بصورة أكثر فاعلية.

وبهذه المناسبة، صرّحت حصة حسين، نائب الرئيس التنفيذي للمركز البحرين للمعلومات الائتمانية وشؤون البيانات: «يمثل التكامل بين مركز البحرين للمعلومات الائتمانية ومركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية «ملاءة»، خطوة نوعية في تطوير البنية التحتية للمعلومات الائتمانية على مستوى المنطقة، ويعكس أهمية البيانات الموثوقة في دعم قرارات التمويل وإدارة المخاطر بكفاءة أعلى، فكلما كانت المعلومات الائتمانية أكثر تكاملاً واتساعاً، ازدادت قدرة المؤسسات المالية على فهم احتياجات العملاء بصورة أفضل، وتقديم خدمات ائتمانية أكثر سرعة ومرونة واستناداً إلى رؤية واضحة للسجل الائتماني للشركات».